تاريخ الإرسال: 2015/09/02 - تاريخ القبول للنشر: 2015/11/23 تاريخ النشر: 2015/12/28

الأستاذ الجامعي ونظام ل م د في الجامعة الجزائرية

هشام حسان
عفاف بوعيسى
جامعة زيان عاشور –الجلفة–

اولا :مقدمة :

يعرف عالم اليوم ديناميكية نشطة أدّت إلى تحولات عميقة على كل المستويات وأحدثت تغيرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية ،السياسية ،الثقافية ،التربوية وقد بات هذا واضحا من خلال تغير نسق المفاهيم أهمها العولمة ،الثورة التكنولوجية ،تكنولوجيا الاتصال ... والتي ميّزت عالم اليوم بمجتمع المعرفة الذي يحمل مجموعة من المعايير والقيم تعتمد أساسا على ما يملكه المجتمع من قوى بشرية قادرة على إنتاج المعارف والتحكم في المعلومات واستغلالها لتحقيق الثروة الاقتصادية وتوفير فرص الابداع .

كما اعطت هذه المعايير المجتمعات مفاتيح المشاركة والتموقع ضمن المجتمع المعرفي الجديد الذي افرز تحديات خاصة بالجانب التعليمي باعتباره نسقا يستمد غاياته وتوجهاته من المحيط الاجتماعي بمختلف بنياته السياسية ،الاجتماعية ،الثقافية ... التي تمثل القاعدة الأساسية لهذا النسق الذي هو اساس النظم الاخرى ومحورها .

وفي ظل هذه التحولات الحاصلة بدءا بإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وإعادة النظر في التنظيم ضمن بلورة التوجه نحو اقتصاد السوق فإن النسق الجامعي معنى بمواجهة هذه التغيرات والتطورات باعتباره لا يمكن ان يحقق اهدافه بمعزل عن الانساق الاخرى ،وذلك من خلال إعادة النظر في منطلقاته وأهدافه ومناهجه وطرق التدريس به ،فعرف هذا الاخير هندسة تعليمية بعد التقرير الذي قدمته اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية الخاص بالجانب الجامعي ،حيث تبين ان النظام التعليمي المتبع في التدريس يحتوي على إختلالات كبيرة اصبحت تتراكم عبر السنوات وهذا لعدم استجابة هذه المنظومة الجامعية للتحديات التي يفرضها التطور السريع في مجالات التكنولوجيا والعلوم وعدم تلبيتها احتياجات المجتمع والمحيط الاقتصادي والاجتماعي حيث كان يعتقد ان التوسع الكمي هو افضل وسيلة لتنمية المجتمع اذ كان لابد من ايجاد نظام تعليمي بديل فيه من المواصفات ما يؤهله لتحقيق تكوينا نوعيا على حساب الكم ويتماشى مع المعايير العلمية العالمية وعلى هذا الأساس تم تبني نظام

ل م د (ليسانس ،ماستر ،دكتوراه) ابتداء من سبتمبر 2004 كبديل للنظام الكلاسيكي القديم [الذي عملت به الجامعة الجزائرية منذ 1971 والذي اعتمد في هيكلته على لسانس 4 سنوات ماجستير ما بعد التدرج وتدوم سنتين ودكتوراه ما بعد التدرج الثاني و تدوم حوالي 5 سنوات]،وهذا من اجل توفير تكوين نوعي لمسايرة متطلبات المجتمع وحل بعض المشكلات التي يتخبط فيها هذا الاخير و المتمثلة في وضعية اللاتطابق بين ما تنتجه الجامعة وما يحتاجه المجتمع وسيطرة المردود الكمي على الكيفي وغياب استراتيجية منبثقة من توجهات فكرية تربوية واقتصادية منسجمة .

إنّ فحوى هذا النظام هذا النظام تبين انه يسمح بتكوين جامعي يتسم بالعصرنة والمرونة ويرتبط بالمحيط

الاقتصادي والاجتماعي ومنفتح عليه ،إلاّ ان اي نظام مرهون بمدى توفير الظروف الملائمة لنجاحه والتي تكمن أساسا في الأستاذ باعتباره المطبق الرئيسي واحد المكونات الرئيسية للنسق الجامعي والفاعل المؤثر فيه ،حيث يتوقف هذا الاثر في مدى قدرته على فهم وتقبل هذه الهندسة التعليمية الجديدة انطلاقا من مكانته الكبيرة داخل النظام التعليمي والنسق الجامعي ككل .

هذا الاستاذ الذي كانت لديه أساليب وطرق معينة يعمل بها والتي تغيرت مع النظم التعليمي فهل عمد القائمون على الاصلاح الى اخذه بعين الاعتبار ؟وهل كانت لديه فكرة حول هذه التغيرات في النظام التعليمي ومختلف حيثياته ؟ حيث اصبح الاستاذ في ظل هذه التحولات العلمية مطالب بتثمين وتوسيع معارفه من اجل فهم واستيعاب هذه الهندسة التعليمية الجديدة l.m.d ،وذلك للتكيف مع التغيرات الحاصلة من خلال النشاطات العلمية من ندوات وملتقيات ،إلاّ ان الاستاذ الجامعي حسب الدراسة الاستطلاعية لا يزال يجهل الكثير حول هذا النظام من حيث اساليب التدريس ،الوصاية ،وطرق التقييم خاصة في غياب التكوين الاكاديمي

وبناء عليه نتساءل :هل استطاع الاستاذ الجامعي تطبيق نظام ل م د في الجامعة الجزائرية ؟

الاسئلة الفرعية :

–كيف تبنى الاستاذ الجامعي نظام ل م د في الجامعة الجزائرية ؟

–على اي اساس تعامل الاستاذ الجامعي مع نظام ل م د ؟

–هل تكيف الاستاذ الجامعي مع نظام ل م د ؟

الفرضيات:

–كلما استوعب الاستاذ الجامعي لنظام ل م د استطاع تطبيقه في الواقع.

–تساهم النشاطات التي يشارك فيها الاستاذ الجامعي في تفعيل دوره في نظام ل م د .

–كلما كانت ممارسة الاستاذ الجامعي لأبعاد نظام ل م د بصورة فعلية استطاع التكيف معه .

ثانيا :تحديد المفاهيم:

2/1مفهوم الاستاذ :«يعرف الأستاذ أنه ‹‹ذلك الشخص الذي يشترك مع طلابه في تحقيق النمو الذاتي ، الذي يصل إلى أعماق شخصيتهم وتمتد إلى أسلوب حياتهم››.[1]

ويعرف أيضا أنه: ‹‹الشخص الواعي لما ألقاه عليه المجتمع الحديث من مسؤوليات جديدة ، أفرزها التطور التعليمي على صعيد عدد الطلبة المقبلين على التعليم في جميع مراحله››.[2]

فالأستاذ الجامعي إذن هو ذلك الشخص الذي يقوم بوظيفته التعليمية والبحثية والبيداغوجية الدائمة في الجامعة ،والذي يمتلك مجموعة من المعلومات والمعارف التي يعمل على إيصالها لطلبته ،مواكبا في ذلك التغيرات الحاصلة داخل النسق الجامعي ،والمعتمدة في إطار الهندسة الجديدة للتعليم العالي ومدى تكيفه معها.

2/2مفهوم نظام ل.م.د:

نظام ل.م.د هو هندسة جديدة للتعليم العالي ،ناتجة عن النمو المعرفي السريع الذي شهده العالم، والذي أثر على الأنظمة التعليمية، وتبنته الجامعة الجزائرية نتيجة عدة إختلالات شهدها النظام التعليمي الجامعي الجزائري ،والمتعلقة بضرورة تكييف التكوين العلمي ليتماشى والمعايير العالمية.

_يتمحور هذا النظام حول مراحل ثلاثة: ليسانس، ماستر، دكتوراه، بدأ العمل به في بلادنا منذ سبتمبر

1)–محمد العربي ولد خليفة، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 1989، ص 197.

2)–جان توما، معلومن لمدارس الغد، ترجمة فؤاد نحون، مطبعة بيروت، 1970، ص 18.

.2004[1]

*طبق هذا النظام في أوربا (أكثر من 27 دولة) وأوربا الشرقية، الصين،اليابان، تركيا، ثم تونس والمغرب وعدد معتبر من الدول الإفريقية.

يرتكز هذا النظام على: *مقاربة متعددة الاختصاصات. *التكوين بالكفاءات. *نظام يعتمد على المسالك.

*ضمان تكوين نوعي. *إدماج الجامعة مع محيطها.

_تزويد الخرجين بميكانيزمات التكيف مع التطورات الحاصلة في الحياة المهنية في عالم متغير باستمرار[2].

*يحتوي نظام ل.م.د على ثلاث شهادات هي الليسانس، الماستر، الدكتوراه.

بعد حصول الطالب على البكالوريا يسجل في مسار تكويني يؤهله إلى: الليسانس(بكالوريا+3 سنوات) وسواء كانت ليسانس أكاديمية أو مهنية، تجري في ستة(6) سداسيات.

وتتطلب الحصول على 180 قرض، أي 30 قرض في السداسي الواحد.

*الماستر شهادة من المستوى الثاني للتعليم العالي وتعادل(البكالوريا+5 سنوات) تكون من نوع أكاديمي أو مهني وتتطلب الحصول على 120 قرض بعد الحصول على الليسانس.

*الدكتوراه وهي شهادة من المستوى الثالث للتعليم العالي وتعادل (البكالوريا + 8سنوات) ويتم الحصول عليها بتقديم عمل بحثي يدوم ثلاث سنوات على الأقل بعد الحصول على الماستر

وبهذا تبنى الدراسة على 3 رتب:

ليسانس(6سداسيات) ماستر (4 سداسيات)_دكتوراه(6 سداسيات دراسات وبحث).

_محتويات منظمة في ميادين نظم مسالك محددة ومسالك مفردة.

_تنظيم التكوين على أساس الوحدات.

التعريف الإجرائي:

هو تبني نظام تعليمي وتكويني بالجامعة الجزائرية ، يهدف إلى تكوين الطلبة تكوينا علميا نوعيا، ليتمكنوا من خدمة مجتمعهم من خلال إيجاد مكانتهم داخل المؤسسات الاقتصادية ، كما يسعى هذا النظام لإعطاء البعد الدولي للتعليم العالي من خلال نمطية الشهادات، يحتوي على مجموعة من الوحدات التعليمية وتكون المدة الزمنية ليسانس(03) سنوات، الماستر(02)سنتين والدكتوراه(03) سنوات.

2/3مفهوم الجامعة:

يعرفها عبد الله محمد عبد الرحمان على أنها: ‹‹إحدى المؤسسات الاجتماعية والثقافية والعلمية، فهي بمثابة تنظيمات معقدة، تتغير بصفة مستمرة مع طبيعة المجتمع المحلي أو ما يسمى البيئة الاجتماعية››[3]

هذا التعريف يعطي صورة للجامعة التي ينبغي أن تكون عليها في كل زمان ومكان، فإلى جانب أنها مؤسسة من مؤسسات المجتمع تعمل على نشر الثقافة، فهي قبل كل شيء في تواصل دائم مع هذا المحيط الخارجي أي بالربط بين الجامعة والمجتمع.

يعرفها أيضا سلامة الخميسي على أنها: ‹‹تلك المؤسسة التي تتبنى المستويات الرفيعة من الثقافة ،فتحافظ

1)–عبد الكريم حرز الله كمال بداري، نظام ل.م.د ليسانس، ماستر، دكتوراه، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008، ص 120.

2)شبابكي سعداني وآخرون، لماذا إختارت الجزائر نظام التعليم العالي ل.م.د، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة الدكتور يحي فارس، العدد 4، المدية، أكتوبر 2010.

3)–عبد الله محمد عبد الرحمان، سوسيولوجيا التعليم الجامعي، دراسة في علم الاجتماع التربوي، مصر، دار المعرفة الجامعية، 1991، ص 25.

عليها وتضيف لها وتقدمها بعد ذلك إلى الطالب الذي يلتحق بها ،ما يجعل منه إنسانا مثقفا وشخصا مهنيا››[1]

ومن كل هذه التعريفات يمكن القول أن الجامعة هي عبارة عن مؤسسة عمومية ضمن النسق الكلي، تساهم في نشر المعرفة ونقل الثقافة وتكوين الإطارات اللازمة تكوينا نوعيا، يتكيف مع المتغيرات المحلية والدولية من خلال نظامها التعليمي المقدم.

2/4: مفهوم التكيف:

ويشير مفهوم التكيف في العلوم الاجتماعية والنفسية ،إلى أن الإنسان لكي يتلاءم مع الظروف الاجتماعية التي تحيط به ، يتطلب منه وبصفة مستمرة مواكبة ظروف التغير الاجتماعي ،وتكيفه مع مطالب الحياة[2].

وإذا ما تم إسقاط هذا المفهوم على الأستاذ الجامعي نجد أنه يستطيع التكيف مع المتغيرات الحاصلة في النظام التعليمي وفي المجتمع ككل إذا ما أراد هو أن تحقق ذلك، حيث أن عملية التغيير مرتبطة بقدراته وذهنياته وعليها تتوقف عملية التكيف.

كما يعرف التكيف بأنه: ››مجموعة من الأفعال التي يعدل بها الفرد بناءه النفسي أو سلوكه، ليستجيب لشروط محيطة محدودة أو غير محدودة‹‹[3].

يشير هذا التعريف إلى النشاطات التي يقوم بها الأستاذ ليبرهن على قدرته في التكيف والاستجابة للتغيرات المحيطة به.

كما يعرف التكيف أنه: ››العملية الدينامية المستمرة التي يهدف بها الشخص إلى أن يغير سلوكه ليحدث علاقة أكثر توافقا بينه وبين بيئته‹‹[4].

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن التكيف ليس حالة ثابتة ،لأن التغير هو طبيعة في المجتمع والفرد على حد السواء، لذلك عليه أن يسعى دائما لإعادة التكيف من جديد مع متطلبات التغير.

التعريف الإجرائي:

التكيف في هذه الدراسة هو إعداد الأستاذ الجامعي أكاديميا وثقافيا وحتى نفسيا ' وممارسة نشاطاته العلمية في ظل النظام التعليمي الجديد 'حتى تكون له القابلية والفاعلية في التدريس ،من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة خير تحقيق، بحيث تتماشى مع الأهداف التربوية والتعليمية المسطرة.

ثالثا :المقاربة السوسيولوجية :

تعالج هذه المقاربة مسألة التكامل كإحدى المتطلبات الوظيفية للجامعة والمجتمع لكي يحافظ على استقراره وتوازنه في ظل المتغيرات الحاصلة والتي يجب ان يستجيب لها النسق في اطارات التوازن ،حيث يرى اصحاب نظرية الانساق الاجتماعية ان الانساق تنقسم الى قسمين :

الانساق المفتوحة:والتي تتفاعل بصورة مباشرة مع بيئتها.

الانساق المغلقة:التي تكون عكس الاولى ولا تتفاعل مع البيئة المحيط بها.

ويركز اصحاب هذه النظرية على النوع الاول من الانساق لدراستها وتطبيقها في تحليلاتهم على المؤسسات التعليمية مثل المدارس والجامعات مؤكدّين انّه لا يمكن لأي مؤسسة تعليمية تستمدّ مكانتها بدون انفتاحها

1)–السيد سلامة الخميسي، المعلم العربي،بعض قضايا التكوين ومشكلات الممارسة المهنية، الاسكندرية، دار الوفاء، 2003، ص 15.

2)–محمد سعيد محمد الغامدي، التكيف الاجتماعي والاقتصادي والنفسي للمرأة السعودية المطلقة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، مجلة جامعة أم القرى، العدد الثاني، ص 152.

3)–أماني محمد ناصر، التكيف المدرسي عند المتفوقين والمتأخرين تحصيلا في مادة اللغة الفرنسية وعلاقته بالتحصيل الدراسي لهذه المادة، كلية التربية، قسم التربية الخاصة، جامعة دمشق، دمشق، 2006، ص 9.

4)–نوال محمد عطية، علم النفس والتكيف النفسي والاجتماعي، دار القاهرة للكتاب، القاهرة، ط1، 2001، ص 70.

وتعاملها مع البيئة الخارجية التي تحيط بها،وبالتالي هذه المؤسسة التعليمية في علاقة تبادلية مع المجتمع وتعتبر المخرجات والمدخلات اهم خصائصها ،حيث تشمل المدخلات كل مضامين العملية التعليمية كالمناهج ،الطلاب الاساتذة وتمثل المخرجات عنصرا اساسيا لتوضيح العلاقة المتبادلة التي تعكس علاقة الجزء بالكل وتشمل حصيلة التفاعل للعملية التعليمية والأكاديمية وتوعية فئة الخريجين منها والتّي تكون مؤهلة لخدمة المجتمع وقادرة على تحسين اطاراته الفنية والبشرية العاملة [1].

فحيوية النسق الاجتماعي تكمن في حيوية محيطه الجامعي فإذا كانت حيوية هذا الأخير تتسم بالفاعلية المستمرة فذلك يعني أن النسق الجامعي متفاعل مع أحداث محيطه[2]، فهو كي تحقق أهدافه لابد أن تتكيف مع بيئته لأن الخريجين –كمخرجات– سيعملون مستقبلا في المجتمع، وإعدادهم يتطلب توافق توقعات المجتمع من الجامعة مع متطلبات سوق العمل، ويؤكد التحليل ألنسقي على الآتي:

1–يؤدي النسق عدة وظائف للمحافظة على استمراريته، وقد حدد (بارسونز) أربع وظائف أساسية للنسق هي:

–التكيف: ويعني قدرة النسق على التكيف مع البيئة الخارجية.

–تحقيق الهدف: ويشير إلى تحديد أهداف النسق وتهيئة الموارد لتحقيق الأهداف.

–التكامل: ويعمل على استقرار النسق وضبط المحافظة على أدائه الوظيفي.

–الكمون أو المحافظة على النمط: وتتضمن هذه الوظيفة بين أهداف النسق وقيم المجتمع ومعاييره الاجتماعية لضمان شرعية الأهداف ومواجهة ضغوط البيئة.

2–تتحدد علاقة النسق ببيئته عن طريق نظام المدخلات والمخرجات.

3–يحاول النسق دائما المحافظة على توازنه وأدائه الوظيفي ومن ثمة فإن التغير الذي يحدث فيه يكون تدريجيا[3].

وعليه فالجامعة الجزائرية في ظل هذه التغيرات مطالبة بالانفتاح على محيطها الخارجي وذلك للحد من المشاكل التي يتخبط فيها، خاصة وأن تفاقم ظاهرة البطالة في المجتمع خير دليل على انغلاق الجامعة الجزائرية، حيث سجلت عجزا في تقديم تكوين نوعي يؤهل الطالب للحصول على وظيفة في المجتمع من شأنها أن تساهم في رقيّه، لكن هذا لا يجعلنا ننكر أن هناك جهودا مبذولة من أجل انفتاح الجامعة على المحيط الاجتماعي ،وذلك بإنشاء العديد من التخصصات العلمية والأكاديمية، وتقديم مناهج دراسية (أنظمة تعليمية) تهتم بإضفاء الطابع النوعي على التعليم، وبالتالي على الجامعة الحرص على مواصلة مساعيها لزيادة فاعلية دورها الإيجابي في المجتمع ،من خلال اعتمادها حيزا مفتوحا يجعلها تتفاعل مع مؤسسات المجتمع الأخرى لتؤثر فيها، ولن يكون ذلك إلا إذا أخذت متغيرات المحيط الخارجي بعين الاعتبار في مخططاتها العلمية والبحثية.

1)–عبد الله محمد عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 51.

2)–معن خليل عمر، نظريات في علم الاجتماع، أربد/الأردن 1997، ص 95.

3)–جي روشيه، علم الاجتماع الأمريكي –دراسة لأعمال تالكوت بارسونز، ترجمة محمد الجوهري وأحمد زايد، دار المعارف، القاهرة، 1981، ص 82–81.

رابعا:المقاربة المنهجية :

تشمل هذه المقاربة المنهجية على مجالات الدراسة والمناهج المعتمدة في دراسة الموضوع اضافة الى التقنيات المعتمدة في التحليل :

4/1مجالات الدراسة:

4/1/1:المجال الميداني :تم اعتماد المجال الميداني المتمثل في جامعة سعد دحلب –البليدة–

4/1/2 :المجال البشري :تمت معالجة الموضوع من خلال اعتماد عينة من الاساتذة وكذا مدونة corpus كما يلي:

*العينة : تم اعتماد العينة العشوائية العنقودية نظرا لأنّ الوحدات الممثلة للمجتمع الاصلي موجودة في شكل تجمعات متشابهة الى حدّ كبير بالنسبة للخاصية المراد دراستها والمتمثلة في هذه الحالة في الجامعة ومن ثم كلياتها التي تكونى عناقيد .

*اما عن طريقة السحب : تم اختيار العينة بطريقة عشوائية منتظمة حيث تم الحصول على قائمة بأسماء الاساتذة وبعد تحديد الرقم العشوائي المناسب تم تحديد مسافة الاختيار التي تستخرج بتقسيم وحدات العينة على وحدات المجتمع الاصلي واعتمادا على نسبة سبر ¼ تم اعتماد 412 استاذ من مجموع 1651 استاذ ،اي ان كل استاذ في العينة يمثل اربع اساتذة في مجتمع البحث وقد تم اختيار رقم 1 كرقم عشوائي مما يجعل وحدات العينة على النحو التالي 1.4.8.12.16.20.24... حتى الحصول على 412 استاذ .

*اما في ما يخص المقابلات فقد تم اعتماد مدونة مكونة من 08 حالات من الاصناف التالية :

–واحد عميد كلية

–3نائب عميد

–4 رؤساء اقسام

4/2:المناهج المعتمدة: اختيار منهج البحث تفرضه طبيعة الدراسة وأهدافها، وللوصول إلى النتائج والإجابة عن التساؤلات يتطلب إتباع مناهج معينة التي تمثل الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة قصد اكتشافه الحقيقة[1].

اعتمدت الدراسة على المنهج النسقي التحليلي الذي يقف عند شبكة من المتغيرات ويربط بينها، حيث يحتم هذا الاقتراب المتجدد تناول مختلف جوانب الواقع، في آفاق نسقية ويكون له فعالية عندما وتكون التفاعلات قوية وغير خطية ويوصل إلى تعليم متعدد التخصصات وإلى أفعال ذات أهداف[2].

هذا واعتمدت الدراسة على منهج تحليلي المحتوى الكمي والكيفي فقد تم اعتماد تحليل المحتوى الكمي للأسئلة المفتوحة في الاستمارة اما الجانب الكيفي فقد تم اعتماده من خلال تحليل المقابلات

خامسا :تقنيات جمع المعطيات :

*ألاستمارة لقد اعتماد الاستمارة كون مجتمع البحث يمتاز بمستوى علمي يمكنه من الاجابة بسهولة ،حيث تعتبر وسيلة عملية تسهل على الباحث الاتصال بعدد كبير من المبحوثين في مدة قصيرة [3].

1)–محمد شفيق، المنهج العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1985، ص 4.

2)–أمينة مساك، تأثير سياسة التعليم العالي على علاقة الجامعة بالمجتمع الجزائري.اطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاجتماعية والانسانية ،تخصص علم اجتماع ثقافي،جامعة الجزائر ،2007/2008،ص35.

3)–Maurice Angers' initiation de la méthodologie des science humaines' dec inc '

وقد احتوت على 39 سؤالا مقسمة الى :
المحور الاول :البيانات العامة للمبحوثين واشتملت على 07 اسئلة .
المحور الثاني :واحتوى على 12 سؤالا يغطي الفرضية الاولى القائلة :كلما استوعب الاستاذ الجامعي لنظام ل م د استطاع التعامل معه .
المحور الثالث:اشتمل على اسئلة الفرضية الثانية :تساهم النشاطات التي يشارك فيها الاستاذ الجامعي في تفعيل دوره في نظام ل م د .
المحور الرابع : والذي احتوى على 15 سؤالا يغطي الفرضية القائلة :كلما كانت ممارسة الاستاذ الجامعي لأبعاد نظام ل م د بصورة فعلية استطاع التكيف معه .
*المقابلة : تعتبر المقابلة من اهم الادوات المنهجية المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات وتعرف على انها ذلك التفاعل اللفظي يحاول فيه القائم بالمقابلة الحصول على معلومات و اراء شخص اخر للحصول على جملة من البيانات الموضوعية حول موضوع ما [1].
وكما ذكر سابقا فقد تم الاعتماد على مدونة corpus متكونة من 08 حالات وقد اعتمدت على التسجيل وشملت 10 اسئلة وتم تحليل المعطيات المتحصل عليها من خلال تحليل المحتوى الكيفي .
سادسا:اهم نتائج الدراسة:
بعد تحليل المعطيات الميدانية التي ت جمعها بواسطة الاستمارة والمقابلة قصد اختبار الفرضيات المطروحة تم التوصل الى النتائج التالية:
*بالنسبة لنظام ل م د :
تهدف الجامعة الجزائرية من خلال تبني نظام ل م د تحقيق جودة التعليم وتوحيد الشهادات الجامعية بما يتلاءم والمعايير الدولية و تحقيق الحركية والتوظيفية ،من خلال ربط الجامعة بمحيطها وجعلها نسقا مفتوحا على ما يحدث محليا ودوليا ،ويتوقف نجاح هذه الأهداف على الأستاذ الجامعي باعتباره الفاعل المؤثر ومحور الارتكاز في العملية التعليمية ،فلا يتحدد دوره كوسيلة تنفيذ فقط وتوصيل بين البرامج الأكاديمية المقررة والطالب بل لكونه حلقة وصل بين سياسة الجامعة والمجتمع ولذلك نجد أن:
*الأستاذ الجامعي واع ومدرك لما جاء به نظام ل م د من مبادئ وما يرمي إليه من أهداف ،فنظام ل م د هو نظام جديد يحمل صبغة عالمية ،جاء في ظل الإصلاحات التي قامت بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،تم تطبيقه بالتوازي مع النظام الكلاسيكي ،يعتمد في هيكلته على (ليسانس 3سنوات ،ماستر 2سنتين ،دكتوراه 4سنوات) انتهجته الجامعة الجزائرية لتوحيد الشهادات الجامعية في إطار ما هو معمول به في الجامعات العالمية.
*يعتمد هذا النظام على فكرة التكوين حسب طلب المؤسسات السوسيواقتصادية ،وتغليب الجانب العملي على الجانب النظري بالشراكة مع هذه المؤسسات مع احترام خصوصية كل منطقة ،يعتمد على فروع التكوين (فتح تخصصات) والعدد القليل للطلبة المتكونين (الكيف لا الكم) ليسهل استيعابهم من قبل المجتمع
*الطالب محور العملية التعليمية حيث أن 70% هي مبادرة واجتهاد الطالب والأستاذ هو المرشد والموجه حيث اظهر هذا النظام مفاهيم مثل:المرافقة،القروض،التقييم ...
بالنسبة للأستاذ :
*المبادئ والأهداف التي جاء بها نظام ل م د وفلسفته ككل غامضة وغير واضحة خاصة في ظل المشاكل التي يعرفها في الجامعة الجزائرية ،كونه جاء نتيجة قرارات سياسية دون تفعيل لدور الأستاذ ومساهمة الفاعلين في العملية التعليمية فضلا على انه تم تطبيقه دون تكييفه مع خصوصية الجامعة والمجتمع الجزائريين ،لان Québec' 1996 ' p146.

)1رشيد زرواتي، تدريبات على منهجية البحث الاجتماعي، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2002، ص 186.

الجامعة الجزائرية تبني مناهجها على اعتبارات سياسية دون استشارة الأساتذة او إعلامهم ،مما اثر على طريقة تعاملهم معه لأنه لم تتوفر لديهم معلومات كافية حول النظام التعليمي الجديد ،ماعدا بعض الأفكار السلبية التي يحملها البعض منهم كفشل هذا النظام في الدول المتقدمة ،وحتى بعد تطبيقه لم تبرمج لهم أيام تكوينية لتوضيح طريقة العمل فيه ،ولم يحضروا أيام دراسية و ملتقيات أو نشاطات علمية لعدة أسباب أهمها غياب ارتباطات التدريس والمهام البيداغوجية وغياب الإعلام حولها بين الأساتذة او على مستوى الإدارة ،إضافة إلى عدم اهتمام اغلبهم بها لعدم جديتها حيث أنها تتعرض لنفس المادة العلمية بصورة وصفية غير نقدية لواقع هذا النظام وهذا ما أكدته المقابلات التي أجريت مع الأساتذة الإداريين حيث انه كانت في بداية الانطلاق في تطبيق هذا النظام ملتقيات وأيام دراسية لتقديم شروحات حول نظام ل م د ،أهدافه ،مقوماته ، إلا أنها لم تثبت فاعليتها على مستوى ممارسات الأستاذ حيث مازالت نفسها ،إلا انه بالنسبة للأيام التكوينية فان الأمر مطروح على مستوى الجهات الوصية لتدارك الوضع ،بالتالي عدم حضور مثل هذه جعلت الأستاذ يقف موقف العاجز أمام طلبته لكونه يجهل الكثير من الأمور في فهم طريقة التدريس –التقييم – حساب المعدل.

*بالنسبة لطريقة التدريس :

فهناك اختلاف واضح في طريقة التدريس بين النظام الكلاسيكي القديم والنظام التعليمي الجديد ،وهذا الأمر أدركه الأستاذ الجامعي وحاول تغيير طريقة تدريسه لكن ليس للتأقلم مع هذا النظام وإنما مع الحجم الساعي الضيق المخصص للمقاييس ،حيث اعتمد على إجراءات عديدة من اجل التكيف مع التغييرات الحاصلة كالتحاور مع بعضهم من اجل الوصول إلى فهم وشرح بعض الغموض الذي يكتنف العملية التدريسية ،لكن مثل هذه الإجراءات لا تعتبر كفيلة لإعطاء الأستاذ مكانته وإبراز دوره داخل النظام التعليمي حيث انه بذلك لم يعط نفسه الظهور كفاعل مؤثر.

*بالنسبة للتخصصات المفتوحة:

فمعظم الأساتذة لم يساهموا في فتح تخصصات للتكوين في نظام ل م د بالرغم من الحرية التي منحها هذا الأخير لهم ،والمفتوحة منها لم تجسد الصورة الحقيقيّة لهذا النظام وزادت من انفصال الجامعة عن مجتمعها ،ذلك أن البرامج المقدمة لا تعكس واقع المجتمع الجزائري ما زاد من تفاقم الفجوة بينها وبين المؤسسات السوسيو اقتصادية كما وان كانت هذه البرامج تتماشى نوعا ما مع المستحدثات العلمية إلا أنها لن تنبع من حاجة المجتمع وما يتطلبه المحيط ،وغياب الشراكة بينهما التي تعتبر من أهداف نظام ل م د ،حيث أن التكوين في مختلف الكليات والتخصصات يغلب عليها التكوين الأكاديمي ،لان التكوين المهني يحتاج إلى عقود شراكة فعلية بين الجامعة والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية واغلب الشراكات المتعارف عليها أما مبنية على أساس علاقات شخصية او مواثيق لا تتعدى حبر على ورق ،كما أن العدد الكبير للطلبة يقف عائقا في منح الطالب تكوينا عمليا تطبيقيا يرافق التكوين الأكاديمي وهذا ما لم تستوعبه بعد هذه المؤسسات (التكوين حسب الطلب) ،كما أن البرامج يجب أن تخضع لمطالب الشريك وهذا ما لم يحدث في جامعاتنا .

*بالنسبة للشهادة الجامعية المقدمة للطالب الجامعي فهي غير معترف بها عالميا ،لأنها لا تعكس مستوى تكوين الطلبة وعدم التزامها بالمعايير الدولية ذلك ان طريقة تكييف النظام التعليمي يتنافى مع ما هو معمول به في الجامعات الغربية ،كما ان جودة التعليم الذي تسمو الجامعة الجزائرية لتحقيقه لم تظهر بوادرها في الواقع ،لان عملية التقييم لا تزال تخضع للأساليب التقليدية القديمة والاعتماد على علامة السداسي كمؤشر لنجاح أو فشل الطالب والتي لا تعتبر مقياسا عمليا ،كما انه مفهوم غامض في نظر العديد من المختصين ولا يوجد معيار لتحقيقه خاصة في العلوم الإنسانية،

*بالنسبة لفكرة الوصاية:لحد الآن لم يصل الأستاذ الجامعي لتطبيقها بمفهومها البيداغوجي ،والتي طبقت منها

لم تستمر وذلك لأسباب عديدة منها غياب ثقافة الأستاذ الوصي عند كل من الأستاذ والطالب وهذا راجع لغياب التوعية لكليهما إضافة إلى غياب خطة بيداغوجية لسير هذه العملية ،مما جعل الأستاذ يتبع أساليب عديدة لكنها لا ترق إلى مفهوم الوصاية.

أما بالنسبة للمشاكل فقد استخلصت الدراسة ما يلي:

*مشاكل متعلقة بالإمكانيات المادية :حيث ا الجامعة الجزائرية بذلت العديد م الجهود في توسيع الهياكل القاعدية وتوفير الموارد البشرية إلا أنها غير كافية مقارنة بالعدد الكبير للطلبة ،والمتوفرة منها لم تستغل بطريقة عقلانية لخدمة اهداف هذا النظام.

–عدم قدرة الجامعة على منح الطابع العملي لهذا النظام بالشراكة مع محيطها

–فتح تخصصات بطريقة عشوائية دون دراسة متأنية من حيث المقاييس، الحجم الساعي لها، وكيفية تكييفها مع السداسي مما اثر على تكوين الطالب.

–مشاكل متعلقة بالإمكانيات البشرية:

*ذهنيات الأستاذ الجامعي والأفكار المسبقة التي يحملونها ،حيث أن النظام الكلاسيكي لا يزال مرسخا في ممارسات الأساتذة ،كما أن النظرة التشاؤمية التي يحملونها أثرت على تطبيقهم له.

*غياب كفاءة الأساتذة للتعامل مع هذا النظام نظرا لعدم وجود توعية للمكونين والمتكونين من اجل فهم الممارسات البيداغوجية.

*غياب التخطيط والصرامة في التطبيق وتهميش دور الأستاذ وجعله منفذا فقط لا فاعلا مؤثرا .

و تبقى الجهات الوصية تسخر الجهود من اجل تحقيق أهداف هذا النظام إلا انه لا يمكن تحقيقها دون إعطاء الأستاذ مكانته باعتباره المطبق الرئيسي والعنصر الفاعل في إنجاحه...

خاتمة:

حاولت هذه الدراسة تشخيص وضعية الأستاذ الجامعي ومكانته ،والدور الذي يلعبه في تحقيق النسق الجامعي ولأهدافه هذا الأخير الذي شهد مسيرة متميزة بعد الاستقلال ،واهم ما تميز به هو التبعية الفكرية والإيديولوجية حيث بقيت الجامعة الجزائرية فرنسية الطابع وحاولت مواجهة المشاكل التي تركها الاستعمار الفرنسي بصعوبة ،حيث تضمنت هذه المرحلة عدة إصلاحات أهمها الإصلاح الجامعي 1971 ،الذي كان يهدف إلى إعادة هيكلة المنظومة الجامعية حسب متطلبات هذه المرحلة ،إلا انه شهد عدة عراقيل حالت دون تحقيق أهدافه وابتداء من سنة 1990/2000 تم الحديث عن استقلالية الجامعة حيث تعتبر مرحلة تطبيق الخريطة الجامعية 1984 أهم منعرج في تاريخ الجامعة الجزائرية التي كانت تهدف إلى تخطيط التعليم لأفاق سنة 2000،وفي 2001 تم إنشاء لجنة وطنية لإصلاح المنظومة التعليمية والتي شرعت في إصلاح التعليم الجامعي نتيجة للمشاكل التي خلقها إصلاح 1971 ،وتبنت بذلك نظام ل م د الذي اعتبرته نظام شامل وقادر على تحقيق أهداف الجامعة والمتمثلة في تحقيق البنية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ربط الجامعة بالمجتمع ،حيث نشأ هذا النظام في البلدان الانجلو سكسونية لدواعي تحسين التعليم وشرعت العديد من البلدان في اعتماده مثل تونس ،المغرب ،واستعارته الجامعة الجزائرية كمحاولة منها للتصدي للاختلالات التي عرفها النظام القديم وأيضا لمسايرة التطورات العلمية والتكنولوجية التي وصل إليها العالم ،وذلك بالرفع من المستوى التكويني للوقوف بالجامعة الجزائرية في مصف الجامعات الكبرى بأهداف افتقر إليها النظام الكلاسيكي والمتمثلة في توحيد الشهادات والجامعية وحركية الطلبة والتوظيفية التي من شانها الربط بين الجامعة ومحيطها السوسيواقتصادي .

ويعتمد هذا النظام على هيكلة تتكون من 3 مراحل ليسانس (3سنوات) ماستر (سنتين) دكتوراه

والتي من شانها التقليل من سنوات التدريس ليلتحق الطالب مباشرة بسوق العمل ،والعمل بذلك على ترقية الطالب مدى الحياة ،ويتوقف تحقيق هذه الأهداف على الأستاذ الجامعي باعتباره حجر الزاوية في العملية التعليمية من خلال الوظائف التي يقوم بها والتي يعتبر التدريس أهمها ،الطرائق والوسائل البيداغوجية التي يستعملها لذلك ،إضافة إلى البحث العلمي الذي لا يقل أهمية واللذان يمنحانه القوة لخدمة مجتمعه ،ومشاركاته في مختلف النشاطات العلمية التي تمكنه من مواجهة العراقيل التي تقف في وجهه في ظل النظام التعليمي الجديد ،وذلك من خلال تطويره الأكاديمي وتنمية أفكاره والبحث عن المعرفة أينما وجدت ليستطيع بذلك تطبيق مهامه الجديدة التي فرضها النظام التعليمي الجديد ،والذي كان وليد تغيرات عالمية فكلما كانت لديه مساهمات علمية من تنظيم نشاطات علمية والمشاركة فيها كلما كان قادرا على إبراز دوره في العملية التعليمية ومكانته داخل النسق الجامعي وبالتالي تطبيق النظام التعليمي مع ما هو معمول به.

حيث توصلت الدراسة إلى أن الطريقة التي يعمل بها الأستاذ الجامعي من خلال التدريس –الوصاية – التقييم المراقبة المستمرة لازالت مرتبطة بالنظام القديم الكلاسيكي ،حيث أن الأستاذ الجامعي وبعد مرور سنوات من تطبيق نظام ل م د لم يصل إلى استيعاب وفهم فلسفته وأهدافه وحتى قبوله ومحاولة تغيير ممارساته كما أن طريقة تطبيق النظام ككل تختلف عما هو معمول به في الدول المتقدمة

حيث تم التوصل إلى أن أول عائق لتحقيق هذا النظام هو ذهنية الأستاذ الجامعي ورفضه للنظام في حد ذاته إضافة إلى المشاكل الأخرى التي لم تؤخذ بعين الاعتبار عند تطبيقه كمشكل العدد ،غياب جسور التواصل بين الجامعة والمجتمع ،ضعف التجهيزات والوسائل التكنولوجية الحديثة .ما جعل الأستاذ يرى أن تبني النظام التعليمي الجديد جاء لأغراض غير تعليمية .

وهنا يبقى التساؤل حول دور ومكانة الأستاذ في نظام ل م د والنسق الجامعي ككل في ظل غياب الإعداد البيداغوجي؟

قائمة المراجع :

1)–أمينة مساك، تأثير سياسة التعليم العالي على علاقة الجامعة بالمجتمع الجزائري.اطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ،تخصص علم اجتماع ثقافي،جامعة الجزائر ،2007/2008.

2)–أماني محمد ناصر، التكيف المدرسي عند المتفوقين والمتأخرين تحصيلا في مادة اللغة الفرنسية وعلاقته بالتحصيل الدراسي لهذه المادة، كلية التربية، قسم التربية الخاصة، جامعة دمشق، دمشق، 2006. 3)–السيد سلامة الخميسي، المعلم العربي،بعض قضايا التكوين ومشكلات الممارسة المهنية، الاسكندرية، دار الوفاء، 2003.

4)–جي روشيه،علم الاجتماع الأمريكي –دراسة لأعمال تالكوت بارسونز، ترجمة محمد الجوهري وأحمد زايد، دار المعارف، القاهرة، 1981.

5)–شبابكي سعدان وآخرون، لماذا إختارت الجزائر نظام التعليم العالي ل.م.د، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة الدكتور يحي فارس، العدد 4، المدية، أكتوبر 2010.

6)–رشيد زرواتي، تدريبات على منهجية البحث الاجتماعي، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2002.

7Maurice Angers' initiation de la méthodologie des science humaines') – .dec Inc. ' Québec' 1996

8)–معن خليل عمر، نظريات في علم الإجتماع، أربد/الأردن 1997.

9)–محمد شفيق، المنهج العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1985.

10)–محمد سعيد محمد الغامدي، التكيف الاجتماعي والاقتصادي والنفسي للمرأة السعودية المطلقة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، مجلة جامعة أم القرى، العدد الثاني.
11)–عبد الله محمد عبد الرحمان، سوسيولوجيا التعليم الجامعي، دراسة في علم الاجتماع التربوي، مصر، دار المعرفة الجامعية، 1991.
12)–نوال محمد عطية، علم النفس والتكيف النفسي والاجتماعي، دار القاهرة للكتاب، القاهرة،ط1، 2001.